

مساهمة القطاع الخاص في التنمية المحلية دراسة قياسية حالة الجزائر للفترة 1982-2018
The contribution of the private sector to local development A record study, the case of Algeria for the period 1982-2018

قريشي سامي¹، صالح عبد العالي²

تاريخ الاستلام: 2022-04-15

تاريخ القبول: 2022-04-18

تاريخ النشر: 2022-05-17

ملخص:

يلعب القطاع الخاص دورا رئيسيا ومحوريا في عملية التنمية من خلال مساهمته الفعالة في تنشيط الحياة الاقتصادية ومن ثم في رفع معدلات النمو والحد من الفقر، وعلى هذا الأساس فإن تطوير مكانة وأداء القطاع الخاص يعتبر قضية جد هامة يتوجب أن تركز عليها السياسات الاقتصادية بما ينعكس إيجابا على النشاط الاقتصادي، الدراسة تهدف إلى قياس مدى مساهمة القطاع الخاص في التنمية المحلية في الجزائر خلال الفترة (1982-2018)، وذلك من خلال تحليل العلاقة بين متغيرات الدراسة، ولتحقيق هذه الأهداف تم استخدام بيانات لسلاسل الزمنية، ومن ثم تطبيق نموذج الانحدار الذاتي var للدراسة. ولقد توصلت الدراسة إلى أن مساهمة القطاع الخاص في التنمية المحلية في الجزائر خلال الفترة المدروسة كانت ضعيفة

كلمات مفتاحية: قطاع الخاص، تنمية المحلية، سببية غرانجر، انحدار الذاتي للأخطاء.

تصنيف JEL: B23, R15, H77, F31, C22

Abstract:

The private sector plays a key and pivotal role in the development process through effective in stimulating the economic life of contribution and then in raising growth rates and poverty reduction, and on this basis the development of the status and performance of the private sector is a very important issue that must underpin economic policies which will be reflected positively on the economic activity, This study aims to measure the contribution of the private sector in local development in Algeria during the period (1982-2018), through relationship between the variables of the study analysis. To achieve these objectives were used data for time series, then the application of self-regression model var study. The study concluded that the contribution of the private sector in local development in Algeria during the period studied were weak.

Keywords: keywords; the private sector, local development, Granger causality, self slope
Jel Classification Codes: B23, R15, H77, F31, C22.

المؤلف المرسل: صالح عبد العالي: salhiabdelali27@yahoo.com

1. مقدمة:

إن الظروف التي تمت فيها الإصلاحات في الجزائر في الثمانينات وحتى نهايتها، كان القطاع الخاص قد تحصل على قوة اقتصادية نظرا لعدة عوامل مساعدة والتي سمحت له بأن ينمو بسهولة فهذه القوة أصبحت بحاجة إلى محيط اقتصادي وسياسي يمكنها من إعادة الإنتاج الموسع لرأس المال، وعليه فإن الجهود التنموية في الجزائر وما أفرزته من إخفاقات. قد طرحت النقاش مجددا حول إشكالية التنمية و أرجعت ذلك إلى الدور الكبير الذي يلعبه القطاع العام، رغم أن الحاجة لوجود قطاع عام قوي لينتج أثره التنموي، كانت ولا زالت موجودة لذا فإن المنطلق الأساسي لا بد أن يكون بعدم النظر للقطاع الخاص أو الملكية الخاصة على أساس أنها مشكلة.

فتسعى استراتيجيات التنمية المحلية في معظم دول العالم إلى تحقيق الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية والتجهيزات الأساسية، وذلك بمشاركة بعض المناطق في التنمية الشاملة وأبعادها الاقتصادية والاجتماعية ومساهمة الأطراف الفاعلين من القطاع الخاص، وبما في ذلك زيادة التنسيق من أجل رفع المستوى المعيشي للسكان، والاستغلال الأمثل للموارد المتاحة و الميزة النسبية المتمثلة في الخصائص الاقتصادية والاجتماعية والطبيعية والبيئية للمنطقة الجغرافية.

إلى أي مدى لعب القطاع الخاص دورا في التنمية المحلية ؟

وبالتالي تتفرع عنه أسئلة فرعية تدور حول النقاط التالية:

- ✓ هل يوجد تكامل مشترك بين متغيرات القطاع الخاص ومتغيرات التنمية المحلية.
- ✓ هل يمكن للقطاع الخاص المساهمة في قيام التنمية المحلية الاقتصادية ؟
- ✓ هل يمكن بناء نموذج اقتصادي قياسي يكيّف العلاقة المدروسة بين القطاع الخاص والتنمية المحلية في الجزائر.

الفرضيات:

وكمحاولة أولية سنضع بعض الفرضيات للتساؤلات المطروحة

- ✓ لا توجد علاقة تكامل مشترك بين القطاع الخاص والتنمية المحلية.
- ✓ يمكن للقطاع الخاص أن يساهم في التنمية المحلية.
- ✓ يمكن بناء نموذج اقتصادي قياسي العلاقة المدروسة بين القطاع الخاص والتنمية المحلية في الجزائر.

منهج الدراسة:

يتم إتباع المنهج الوصفي والمنهج التحليلي كونهما يتماشيان مع طبيعة الموضوع كما سيتم استخدام الطرق القياسية والإحصائية الضرورية لدراسة محددة وفق معايير علمية وذلك لتحليل وبتفسير أهم المتغيرات الاقتصادية من خلال خطوات النماذج القياسية، الاستقرار، التكامل المشترك، السببية،

التقدير، باستعمال برامج معلوماتية تتماشى مع طبيعة الموضوع، وسيتم الاستعانة ببرنامج (EViews)، لتقدير استخراج النتائج و إجراء الاختبارات اللازمة.

أهداف الدراسة:

تتجلى أهداف هذا البحث فيما يلي:

- ✓ تحديد مفاهيم حول القطاع الخاص والدور الذي يلعبه في التنمية المحلية.
- ✓ محاولة إيجاد نموذج قياسي يكيف العلاقة المدروسة بين القطاع الخاص والتنمية المحلية في الجزائر.

أهمية الدراسة:

تعود أهمية الموضوع إلى الواقع الاقتصادي الذي يشهده القطاع الخاص على المستوى العالمي خاصة في الدول النامية التي تسعى إلى التحرير الاقتصادي والمالي على المستوى الداخلي والخارجي، كما يحتل القطاع الخاص مكانة هامة لدى الاقتصاديين والسياسيين وذلك راجع للدور الذي يلعبه القطاع الخاص في التنمية المحلية .

2.1. الإطار النظري للدراسة

1.2 طبيعة القطاع الخاص في الجزائر:

يعرف على أنه: "عنصر أساسي ومنظم في النشاط الاقتصادي يكتسي الملكية الخاصة، تقوم فيه عملية الإنتاج بناءً على نظام السوق والمنافسة، وتحدد فيه المبادرة الخاصة وتحمل المخاطر القرارات والأنشطة المتخذة"، إذ أنه وفي ظل اقتصاديات السوق التي تقوم على أساس نشاط اقتصادي قوامه القطاع الخاص، فإن آلية السوق وفي ظل نظام المنافسة هي التي تحدد ما ينتجه وما يستهلكه، حيث يشمل القطاع الخاص كل الأعوان الخواص سواء كانوا أفراداً أو جماعات، أغنياء أو فقراء ولا يقتصر فقط على رجال الأعمال، حيث أنه يشمل بذلك جميع الفئات التي تقبل تحمل المخاطرة من خلال ممارسة نشاط ما لأجل تحقيق أرباح ومداخيل في إطار تعظيم المصلحة الخاصة (بودخدع كريم بودخدع مسعود، 2011).

2.2 عوامل تطور القطاع الخاص في الجزائر:

- يوجد مجموعة من المتطلبات والعوامل التي تساعد على تطور القطاع الخاص وتطوره منها:
- ✓ ظهور ميل نحو الادخار في المجتمع جنبا إلى جنب مع ميل إلى توظيف المدخرات في استثمارات مختلفة، بدلا من اكتنازها كرمز للشراء أو كملجأ في أوقات الشدة والضيقة؛
- ✓ لا بد من استحداث وسائل وآليات لتلبية رغبات المدخر ينفي تحويل مدخراتهم إلى استثمارات، وتأخذ هذه الآليات شكل مؤسسات متنوعة، ابتداءً من الشركات التضامنية وصولاً إلى شركات

المساهمة، والعامية والخاصة، وشركات التضامن للأسهم، والجانب هذا المؤسسات المالية تلعب المصارف دورا بارزا في عملية تجميع المدخرات وتحويلها إلى استثمارات؛

✓ ظهور رجال الأعمال المنظمين والمغامرين والساعين بالثراء والتوسع والسيطرة والذين يمتلكون الكثير من الصفات الإيجابية فيبعد النظر وحسن الإدارة، الجانب الصفات الاندفاعية من حب السيطرة والمنافسة والإبداع في التنظيم وفي التسويق وفي الإنتاج؛

✓ نشوء الأسواق المالية وأسواق السلع والبورصات التي تسهل لعمليات تجميع وتعبئة الموارد المختلفة المالية، والأولية والسلعية علما وسع قطاع، وتطرحها للمتعاملين في الأسواق اقبحوا صفات قياسية تسهل لهما العمليات التنظيمية وتحدد لهما المراجعا ليسورة لتأمين حاجتهما المختلفة؛

التعرف على فرص الاستثمار: لانبالغ إذا قلنا إن التعرف على فرص الاستثمار يعتبر أحد عوامل نمو الاستثمارات الخاصة في البلدان العربية كافة، بحيث يصعب علينا الفرد في كثير من الأحيان تحديد المشاريع المجدية له، ويمكن أن تقوم الدولة بهذا الدور عن طريق مؤسساتها (مثلا وزارات الصناعة وبنوك التنمية ...) وإنشاء مؤسسة متخصصة في التعرف على فرص الاستثمار (عطية عبد القادر محمد عبد القادر، 1998).

2.3 مفهوم التنمية المحلية:

التنمية عملية شاملة متكاملة يتوقف نجاحها على ما يقوم به البشر من جهد متعدد الجوانب والأشكال. والتنمية، كمفهوم، شاع الحديث عنها عقب الحرب العالمية الثانية بخاصة، لما نجم عنها من مشكلات اجتماعية بارزة دفعت بدول العالم إلى بذل جهود مضاعفة لتغيير أوضاعها وتحسين أحوالها المادية. لذا فقد ارتبط مفهوم التنمية بالتقدم الاقتصادي والاجتماعي وما يعنيه ذلك من تغيير في بنية الاقتصاد بتعدد قطاعات الإنتاج وتطور خدمات الصحة والتعليم وما شابه ذلك (السنبل، 2001).

2.4 أهداف التنمية المحلية

يكمّن الهدف الرئيسي للتنمية المحلية في ما يلي :

- ✓ توفير الخدمات العامة الأساسية في مختلف المدن والقرى والمناطق التي يتمثل إقليم الدولة عموما، ويتضمن ذلك كافة الخدمات الصحية والتعليمية والثقافية والاجتماعية والتنظيمية والزراعية والاتصالات والمياه والكهرباء والطرق وغيرها؛
- ✓ تشجيع المشاركة الشعبية والمبادرات الفردية والجماعية من مختلف المناطق في المجالات التنموية بكافة أبعادها ومستوياتها المحلية والقومية. إن الاهتمام بموضوع التنمية المحلية يشكل دافعا للتعاون والتنسيق بين كافة الجهود المتاحة محليا ومركزيا؛
- ✓ التوازن والعدالة في توزيع الأعباء والمكاسب التنموية بين مختلف المناطق في الدول، حيث أن الترابط بين التنمية المحلية والإقليمية والقومية يحقق درجة عليا من التوازن والعدالة في تحمل

- أعباء التنمية ومسؤولياتها بالإضافة إلى الاستفادة الملائمة من ثمار الجهود التنموية وانعكاساتها الإيجابية على مختلف الأطراف المحلية والقومية (نائل عبد الحفيظ، 2010)؛
- ✓ استثمار الإمكانيات البشرية والمادية والمحلية بما في ذلك من موارد مالية ومائية وسياحية وطاقات بشرية وغيرها من الإمكانيات التي يمكن تفعيلها في المجالات التنموية الشاملة؛
- ✓ تعزيز التعاون بين المحليات من جهة وبين الجهات المركزية من ناحية ثانية حيث أن الهيئات والأفراد والجهات المحلية المختلفة يمكن أن تشترك في الكثير من المشاريع المناسبة للظروف المحلية. ويمكن أن يتم مثل هذا التعاون المحلي في إطار التنسيق والتعاون والدعم المركزي؛
- ✓ المحافظة على الاستقرار والأمن المحلي بشكل مترابط مع إمكانيات الدفاع القومي من خلال تطوير المناطق المحلية وتوفير مقومات القوة والقدرة على مواجهة كافة المخاطر المحتملة؛
- ✓ جذب الاستثمارات الوطنية والخارجية اللازمة للتنمية المحلية من خلال التنسيق والاتصالات مع الجهات المعنية وتعريفها بالفرص والاحتياجات المحلية (نائل عبد الحفيظ، 2010).

2.5 متغيرات الدراسة:

- تحت هذا العنوان سنقوم بإبراز أهم المتغيرات والتي تم الحصول عليها من الديوان الوطني للإحصائيات والمتعلقة بالقطاع الخاص ونعتمد في دراستنا هذه على المتغيرات التالية:
- ✓ **الدخل المحلي الخام (PIB):** هو مجموع ما ينتج خلال فترة زمنية معينة من سلع وخدمات في الداخل بغض النظر عن ملكية وسائل الإنتاج (مملوكة للوطنيين أو الأجانب) أي المعيار هو المكان، ويمكن التوصل إلى تحديد مستوى الناتج المحلي الخامو يحسب كما يلي (صديقي مسعود ، محمد الخطيب النمر، 2009):

الناتج المحلي الخام = الناتج الوطني الخام - إنتاج الوطنيين في الخارج + إنتاج غير الوطنيين في الداخل

- ✓ **الإنتاج الخام (PB):** هو مجموعة السلع والخدمات المنتجة من قبل عون اقتصادي خلال الفترة المحاسبية المعينة (محمدي نورة، 2006) ويحسب كما يلي:

الإنتاج الخام (PB) = الاستهلاك الإنتاجي CI + القيمة المضافة VA

- ✓ **الاستهلاك الوسيط CI:** هو مجموعة السلع (من غير سلع التجهيز) والخدمات الإنتاجية (المنتجة والمستوردة) المستخدمة من قبل وحدات الإنتاج خلال عملية الإنتاج في الفترة محل الدراسة (المجيد، 1993).

✓ القيمة المضافة VA: تعبر القيمة المضافة عن القيمة التي تمت إضافتها من قبل القطاع خلال عملية الإنتاج، وبالتالي فهي توضح مساهمة القطاع المعني في الإنتاج الداخلي الخام، الذي هو عبارة عن مجموع القيم المضافة الخامة مضافا إليها مجموع الرسم الوحيد الإجمالي على الإنتاج ومجموع حقوق الجمارك، إذا كان الإنتاج الخام PB مقيم بسعر الإنتاج خارج الرسم الوحيد الإجمالي على الإنتاج المفوترة، فإن القيمة المضافة تكون مقيمة بنفس النوع من السعر وتحسب كما يلي (محمدي نورة، 2006):

$$VA=PB-CI; PB=CI+VA$$

✓ استهلاك الأصول الثابتة CFF: وهي قيمة النقص الحاصل في قيمة الاستثمارات أو الأصول الثابتة نتيجة الاستخدام أو مرور الزمن أو الإبداع التكنولوجي، وهو محاسبيا عبارة عن مخصصات ثانوية يكونها المحاسب بغية استبدال أو إحلال آلة بعد اهتلاكها نهائيا، ويحسب كما يلي:

$$CFF=VA-RI$$

✓ الدخل الداخلي RI: هو عبارة عن المداخل المحققة في القطاعات الإنتاجية، أما محاسبيا فهو عبارة عن الإنتاج الداخلي الصافي بسعر السوق، ويحسب كما يلي:

$$RI=VA-CFF$$

✓ الضرائب المرتبطة بالإنتاج ILP: وهي الضرائب غير المباشرة التي تدفعها الفروع الإنتاجية على نشاطها الإنتاجي مثل الدفع الجزافي، الرسم على النشاط التجاري والصناعي، الرسم الوحيد الإجمالي على الإنتاج أو الرسم على القيمة المضافة، ومنها ما هو مرتبط بالاستيراد مثل حقوق الجمارك (محمدي نورة، 2006). يحسب كما يلي:

$$ILP=RI-ENE-RS$$

✓ تعويضات الأجراء RS: هي مجموعة المدفوعات النقدية والعينية المقدمة للعمال، حيث تضم الأجور (المرتبات) والاشتراكات الفعلية المدفوعة من قبل المؤسسات إلى مصالح الضمان الاجتماعي والجهات المماثلة لها لصالح العمال، وكذلك الاشتراكات الاجتماعية الصورية التي تقدمها المؤسسات للعمال ممثلة في التطبيب، الاستجمام، الرحلات الخ.

الفائض الصافي للاستغلال ENE : هو الإنتاج الإجمالي على أساس قيمة المنتج أي سعر المنتج مطروحا منه الاستهلاك الوسيطى بسعر السوق وتعويضات المشتغلين وإهلاك رأس المال الثابت وصافي الضرائب غير المباشرة، (محمدي نورة، 2006) ويحسب كما يلي:

$$ENE=RI-ILP-RS$$

3. الأدوات القياسية والإحصائية لدراسة:

1.3 اختبار الاستقرار:

يتم استخدام اختبار جذر الوحدة للاستقرارية لتأكد من استقرار البواقي e_t قد عرف اختبار جذر الوحدة من قبل ديكي فولر في عام 1979، والذي تم تطويره إلى اختبار ديكي فولر الموسع Augmented Dickey and Fuller حيث تستلزم إجراء انحدار ذاتي لكل سلسلة مع الفروق الأولى للمتغير كمتغير تابع، وإدخاله بتباطؤ سنة واحدة كمتغير مستقل بالإضافة بتباطؤ الفرق الأول لهذا المتغير لسنة واحدة (Dickey, D. A & Fuller, D. A, 1979).

يعتبر شرط السكون أساسا لدراسة وتحليل السلاسل الزمنية للوصول إلى نتائج سليمة ومنطقية، وتعتبر السلسلة الزمنية (t)

ساكنة Stationery إذا تحققت الخصائص التالية:

$$E(y_t) = \mu \text{ ثبات متوسط القيم عبر الزمن } \mu \quad \checkmark$$

$$=E(y_t - \mu)^2 \sigma^2 = \text{Var}(X_t) \text{ ثبات التباين Variance عبر الزمن } \quad \checkmark$$

✓ أن يكون covariance بين قيمتين لنفس المتغير معتمدا على الفجوة الزمنية k بين القيمتين y_t و y_{t-1} وليس القيمة الفعلية للزمن الذي يحسب عنده التغير.

$$\gamma_k = \text{Cov}(y_t, y_{t+k}) = E(y_t - \mu)(y_{t+k} - \mu)$$

حيث أن الوسط الحسابي μ والتباين σ^2 ومعامل التغير γ_k ثوابت (Dickey, D. A & Fuller, D. A, 1979).

وهناك عدد من الطرق المستخدمة في اختبار صفة السكون تتمثل في:

- ✓ دالة الارتباط الذاتي Autocorrelation.
- ✓ اختبار جذر الوحدة لديكي فولر Dickey and Fuller.
- ✓ اختبار جذر الوحدة المركب Augmented Dickey and Fuller.
- ✓ اختبار فيلبس - بيرون Phillips - Perron. (مومو بلال، 2013)

2.3 اختبارات التكامل المشترك Cointegration:

يعرف التكامل المشترك بأنه تصاحب Association بين سلسلتين زمنيتين (x_t, y_t) أو أكثر، بحيث تؤدي التقلبات في إحدهما لإلغاء في الأخرى بطريقة تجعل النسبة بين قيمتهما ثابتة عبر الزمن، ولعل هذا يعني أن بيانات السلاسل الزمنية قد تكون غير مستقرة إذا ما أخذت كل على حدا، ولكنها تكون مستقرة كمجموعة، ومثل هذه العلاقة طويلة الأجل بين مجموعة من المتغيرات تعتبر مفيدة في التنبؤ بقيم المتغير بدلالة مجموعة من المتغيرات المستقرة (Fuller, W. A & Dickey, D. A, 1981). ويتطلب حدوث التكامل المشترك في حالة أن تكون السلسلتان (x_t, y_t) متكاملتان من الرتبة الأولى كل على حدا، أن تكون البواقي الناجمة عن تقدير العلاقة بينهما متكاملة من الرتبة صفر، أي أنه حتى يكون التكامل المشترك موجود بين متغيرين (x_t, y_t) يتعين تحقق الشروط التالية:

ويلاحظ في هذه الحالة أن الحد العشوائي متمثلاً في البواقي، u_t يقيس انحراف العلاقة المقدرة في الأجل القصير عن اتجاهها التوازني في الأجل الطويل (مومو بلال، 2013).

3.3 اختبار جرانجر للسببية Granger causality test:

يستخدم اختبار جرانجر في التأكد من مدى وجود علاقة تغذية مرتدة Feedback أو علاقة تبادلية بين متغيرين كالإعلان والمبيعات، وذلك في حالة وجود بيانات سلسلة الزمنية، ومن المشاكل التي توجد في هذه الحالة إن بيانات السلسلة الزمنية لمتغير ما كثيراً ما تكون مرتبطة، أي وجود ارتباط ذاتي بين قيم المتغير الواحد عبر الزمن.

ولاستبعاد اثر هذا الارتباط الذاتي أو التسلسلي إن وجد يتم إدراج قيم نفس المتغير التابع لعدد من الفجوات الزمنية كمتغيرات تفسيرية في علاقة السببية المراد قياسها، يضاف إلى ذلك إدراج قيم المتغير التفسيري الآخر لعدد من الفجوات الزمنية كمتغيرات تفسيرية أيضاً وذلك باعتبار أن السبب يسبق النتيجة في الزمن.

4.3 نموذج الانحدار الذاتي VAR:

يعد نموذج متجه الانحدار الذاتي من أكثر النماذج مرونة في تحليل السلاسل الزمنية متعددة المتغيرات، كما أنه يعد امتدادا طبيعيا من نموذج الانحدار الذاتي أحادي المتغير إلى السلاسل الزمنية الحركية متعددة المتغيرات، يستفاد من نموذج (var) في وصف السلوك الحركي للسلاسل الزمنية الاقتصادية والمالية وكذلك التنبؤ، إذ يتفوق التنبؤ باستخدام نموذج (VAR) على ما في السلاسل الزمنية أحادية المتغير (Univariate time, series) وذلك لأن نماذج (VAR) تتكون من منظومة من المعادلات، وان كل معادلة هي عبارة عن متغير داخلي وعلاقته مع الارتدادات الزمنية للمتغير الداخلي فضلا عن بقية المتغيرات الخارجية (الارتدادات الزمنية للمتغيرات الداخلية) الأخرى في المنظومة المعادلات هذه بشكل متماثل. و عليه يمكن القول إن المنظومة هي صيغة مختزلة للشكل الهيكلي توضح العلاقات والتفاعلات بين المتغيرات عبر الزمن (مومو بلال، 2013).

4. التطبيق للدراسة قياسية

1.4 دراسة الاستقرار:

يستوجب التحليل القياسي للنماذج للتأكد من استقرارية المتغيرات، ويتم ذلك من خلال اختبار "ديكي - فولر" الأكثر شيوعا، الذي يعتمد على مقارنة قيمة (df) المحسوبة - بالقيمة المطلقة - أكبر من القيمة المجدولة - بالقيمة المطلقة - ، وعند هذه الحالة ترفض الفرضية الصفرية (وجود جذر الوحدة: H_0 ، والجدول التالي يعرض نتائج اختبار الاستقرار.

الجدول 1: اختبار الاستقرار بالنسبة للاستهلاك الأصول الثابتة CFF.

البيان	القيمة المحسوبة	القيمة المجدولة	الاحتمال
في المستوى	-2.963972	5.440381	1.0000
في الفروق الأولى	-2.967767	-2.566629	0.1112
في الفروق الثانية	-2.976263	-6.810464	0.0000

المصدر: من إعداد الباحث باستعمال برنامج الإحصائي Eviews 8.

من خلال الجدول رقم (1) يتضح لنا أن القيمة المحسوبة أقل من القيمة المجدولة و ذلك في المستوى وكذلك بعد الفروقات الأولى وعليه نقبل الفرضية العديمة H_0 أي أن سلسلة استهلاك الأصول الثابتة غير مستقرة في مستواها ولا في الفروقات الأولى، إلا أنها استقرت في الفروقات الثانية، بحيث نجد القيمة المحسوبة أكبر من القيمة المجدولة وكذلك الاحتمال أقل من 0.05.

الجدول 2: اختبار الاستقرار بالنسبة للإستهلاكات الوسيطة (C).

البيان	القيمة المحسوبة	القيمة المجدولة	الاحتمال
في المستوى	-2.963972	10.91272	1.0000
في الفروق الأولى	-2.967767	-0.960359	0.7537
في الفروق الثانية	-2.971853	-7.600286	0.0000

المصدر: من إعداد الباحث باستعمال برنامج الإحصائي Eviews 8.

من خلال الجدول رقم (2) يتضح لنا أن القيمة المحسوبة أقل من القيمة المجدولة وذلك في المستوى وكذلك بعد الفروقات الأولى وعليه نقبل الفرضية العديمة H_0 أي أن سلسلة استهلاكات الوسيطة غير مستقرة في مستواها ولا في الفروقات الأولى، إلا أنها استقرت في الفروقات الثانية، بحيث نجد القيمة المحسوبة أكبر من القيمة المجدولة وكذلك الاحتمال أقل من 0.05.

الجدول 3: اختبار الاستقرار بالنسبة الفائض الصافي للاستغلال (ENE).

البيان	القيمة المحسوبة	القيمة المجدولة	الاحتمال
في المستوى	-2.963972	-3.554840	0.0132

المصدر: من إعداد الباحث باستعمال برنامج الإحصائي Eviews 8.

من خلال الجدول رقم (3) يتضح لنا أن القيمة المحسوبة أكبر من القيمة المجدولة وكذلك الاحتمال أقل من 0.05 وذلك في المستوى وعليه نرفض الفرضية العديمة H_0 ونقبل الفرضية H_1 أي أن سلسلة الفائض الصافي للاستغلال مستقرة في مستواها.

الجدول 4: اختبار الاستقرار بالنسبة الضرائب المرتبطة بالإنتاج (ILP).

البيان	القيمة المحسوبة	القيمة المجدولة	الاحتمال
في المستوى	-2.967767	0.933617	0.9946
في الفروق الأولى	-2.967767	-7.979121	0.0000

المصدر: من إعداد الباحث باستعمال برنامج الإحصائي Eviews 8.

من خلال الجدول رقم (4) نرى أن القيمة المحسوبة أقل من القيمة المجدولة وذلك في المستوى، وعليه نقبل الفرضية العديمة H_0 أي أن سلسلة الضرائب المرتبطة بالإنتاج غير مستقرة في مستواها، إلا أنها استقرت في الفروقات الأولى، بحيث نجد القيمة المحسوبة أكبر من القيمة المجدولة وكذلك الاحتمال أقل من 0.05.

الجدول 5: اختبار الاستقرار بالنسبة الدخل الداخلي RI.

البيان	القيمة المحسوبة	القيمة المجدولة	الاحتمال
في المستوى	-2.963972	17.40426	1.0000
في الفروق الأولى	-2.976263	2.072912	0.9998
في الفروق الثانية	-2.976263	-7.600286	0.0000

المصدر: من إعداد الباحث باستعمال برنامج الإحصائي Eviews 8.

خلال الجدول رقم (5) يتضح لنا أن القيمة المحسوبة اقل من القيمة المجدولة و ذلك في المستوى وكذلك بعد الفروقات الأولى وعليه نقبل الفرضية العديمة H_0 أي أن سلسلة الدخل الداخلي غير مستقرة في مستواها ولا في الفروقات الأولى، إلا أنها استقرت في الفروقات الثانية، بحيث نجد القيمة المحسوبة اكبر من القيمة المجدولة وكذلك الاحتمال أقل من 0.05.

الجدول 6: اختبار الاستقرار بالنسبة للتعويضات الأجراء RS

البيان	القيمة المحسوبة	القيمة المجدولة	الاحتمال
في المستوى	-2.963972	2.784471	1.0000
في الفروق الأولى	-2.971853	-2.559175	0.1132
في الفروق الثانية	-2.976263	-7.566484	0.0000

المصدر: من إعداد الباحث باستعمال برنامج الإحصائي Eviews 8.

من خلال الجدول رقم (6) يتضح لنا أن القيمة المحسوبة اقل من القيمة المجدولة و ذلك في المستوى وكذلك بعد الفروقات الأولى وعليه نقبل الفرضية العديمة H_0 أي أن سلسلة التعويضات الأجراء غير مستقرة في مستواها ولا في الفروقات الأولى، إلا أنها استقرت في الفروقات الثانية، بحيث نجد القيمة المحسوبة اكبر من القيمة المجدولة وكذلك الاحتمال أقل من 0.05.

الجدول 7: اختبار الاستقرار بالنسبة القيمة المضافة VA

البيان	القيمة المحسوبة	القيمة المجدولة	الاحتمال
في المستوى	-2.963972	17.45615	1.0000
في الفروق الأولى	-2.976263	2.175870	0.9999
في الفروق الثانية	-2.976263	-5.991620	0.0000

المصدر: من إعداد الباحث باستعمال برنامج الإحصائي Eviews 8.

خلال الجدول رقم (7) يتضح لنا أن القيمة المحسوبة اقل من القيمة المجدولة و ذلك في المستوى وكذلك بعد الفروقات الأولى وعليه نقبل الفرضية العديمة H_0 أي أن سلسلة القيمة المضافة غير مستقرة في

مستواها ولا في الفروقات الأولى، إلا أنها استقرت في الفروقات الثانية، بحيث نجد القيمة المحسوبة أكبر من القيمة المجدولة وكذلك الاحتمال أقل من 0.05.

الجدول 8: اختبار الاستقرار بالنسبة الناتج المحلي الخام PIB

البيان	القيمة المحسوبة	القيمة المجدولة	الاحتمال
في المستوى	-2.963972	1.468282	0.9988
في الفروق الأولى	2.967767	-5.346228	0.0001

المصدر: من إعداد الباحث باستعمال برنامج الإحصائي Eviews 8.

من خلال الجدول رقم (8) نرى أن القيمة المحسوبة أقل من القيمة المجدولة وذلك في المستوى، وعليه نقبل الفرضية العديمة H_0 أي أن سلسلة الناتج المحلي الخام غير مستقرة في مستواها، إلا أنها استقرت في الفروقات الأولى، بحيث نجد القيمة المحسوبة أكبر من القيمة المجدولة وكذلك الاحتمال أقل من 0.05.

الجدول 9: اختبار الاستقرار بالنسبة للإنتاج الخام (PB)

البيان	القيمة المحسوبة	القيمة المجدولة	الاحتمال
في المستوى	-2.971853	-1.264525	0.6315
في الفروق الأولى	-2.971853	3.627674	1.0000
في الفروق الثانية	-2.976263	3.256234	1.0000

المصدر: من إعداد الباحث باستعمال برنامج الإحصائي Eviews 8.

من خلال الجدول رقم (9) نجد أن السلسلة الإنتاج الخام لم تستقر في المستوى ولا حتى في الفروقات الأولى والثانية،

2.4 اختبار التكامل المشترك:

إن عدم تماثل درجة استقرارية السلاسل الزمنية المستخدمة في النموذج يعني ذلك عدم وجود علاقة تكامل مشترك بينها، وهذا يعني عدم وجود متجهات التكامل بين المتغيرات في المدى الطويل، ذلك لأن وجود علاقة طويلة الأجل يتطلب توفر شرطين وهما:

✓ أن تكون كل المتغيرات مستقرة عند نفس المستوى؛

✓ يجب أن يكون هذا المستوى أكبر من (0).

وحسب النتائج المتحصل عليها من اختبار الاستقرارية كالتالي:

الجدول 10: اختبار درجة التكامل

المتغير	CFF	CI	ENE	ILP	RI	RS	VA	PB	PIB
المستوى	I(2)	I(2)	I(0)	I(1)	I(2)	I(2)	I(2)	I(2)	I(1)

المصدر: من إعداد الباحث باعتماد على الجداول السابقة.

من خلال الجدول أعلاه لا يمكن اختبار التكامل المشترك، ونظرا لعدم توفر شرط الأول لهذا الاختبار.

3.4 اختبار جرانجر للسببية: Grangre causality test

نقصد بالعلاقة السببية بمدى تأثير نمو متغير معين في نمو متغير آخر أما لا، أو العكس أو هناك تأثير متبادل بين المتغيرين. ونهدف من خلال هذا الاختبار إلى إثبات وجود علاقة من عدمها بين التنمية المحلية وحسابات الإنتاج والاستغلال للقطاع الخاص (CFF, CI, ENE, ILP, PB, RS, RI, VA) وفي حالة وجودها في أي اتجاه هذه العلاقة، أي هل هي عكسية أو تبادلية.

جدول 11: نتائج اختبار السببية

الفرضية العديمة	نتائج فيشر FC	الاحتمال P	القرار
PIB لا يسبب في CFF	1.02170	0.3764	عدم وجود سببية
CFF لا تسبب في PIB	1.80095	0.1886	عدم وجود سببية
PIB لا تسبب في CI	0.60853	0.5531	عدم وجود سببية
CI لا تسبب في PIB	7.18750	0.0040	وجود سببية
PIB لا تسبب في ENE	0.46778	0.6322	عدم وجود سببية
ENE لا تسبب في PIB	1.06646	0.3606	عدم وجود سببية
PIB لا تسبب في ILP	0.01442	0.9857	عدم وجود سببية
ILP لا تسبب في PIB	0.53461	0.5930	عدم وجود سببية
PIB لا تسبب في PB	5.29756	0.0132	وجود سببية
PB لا يسبب في PIB	4.47307	0.0234	وجود سببية
PIB لا تسبب في RI	3.64549	0.0429	وجود سببية
RI لا تسبب في PIB	4.01370	0.0327	وجود سببية
PIB لا تسبب في RS	2.10725	0.1454	عدم وجود سببية
RS لا تسبب في RS	0.30556	0.7398	عدم وجود سببية

وجود سببية	0.0338	3.96787	PIB لا تسبب VA
وجود سببية	0.0194	4.74333	VA لا تسبب PIB

المصدر: من إعداد الباحث باستعمال برنامج الإحصائي Eviews 8.

يتبين لنا من خلال النتائج الواردة في الجدول رقم (2-12) تباين حالات وجود علاقة سببية جرانجر بين متغيرات الدراسة، علما انه يتم تحديد السببية من عدمها بناء على الاحتمالية، فإذا كانت سببية الاحتمال اقل من 5% نرفض الفرضية العديمة (H_0)، أي وجود سببية حسب جرانجر والعكس.

4.4 بناء نموذج انحدار ذاتي (VAR):

يمكن تعريف نماذج VAR على أنها تعميم لنماذج الانحدار الذاتي (في السلاسل الزمنية) إذ يتكون شعاع الانحدار الذاتي من نظام لجملة معادلات حيث أن كل متغيرة هي عبارة عن توليفة خطية لقيمتها الماضية والقيم الماضية لمتغيرات أخرى، إضافة إلى قيم عشوائية.

1.4 تحديد درجة التباطؤ:

قبل القيام بتقدير نماذج var لابد من تحديد درجة التباطؤ والتي يمكن تحديدها من خلال الجدول التالي:

الجدول 12: تحديد درجة التباطؤ

درجة التباطؤ	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-639.0946	-	2.48e+20	49.77651	50.16362*	49.88798
1	-638.2094	1.157613	2.52e+20	49.78534	50.22083	49.91074
2	-637.7895	0.516750	2.67e+20	49.82996	50.31385	49.96931
3	-634.4300	3.876345*	2.26e+20*	49.64846*	50.18074	49.80174*
4	-633.9465	0.520681	2.40e+20	49.68820	50.26886	49.85541

المصدر: من إعداد الباحث باستعمال برنامج الإحصائي Eviews 8.

يتضح لنا من خلال هذا الجدول أن معظم المعايير تشير إلى أن درجة التباطؤ هي (3) بحيث نأخذ اقل قيمة لمعايير (AIC, FPE, HQ, SC) واكبر قيمة بالنسبة إلى معيار (LR) وعليه يمكن اخذ درجة التباطؤ (3) عند التقدير نموذج الانحدار الذاتي (var).

تقدير نماذج var :

على ضوء اختبار السببية أعلاه قومنا بتقدير نموذج الانحدار الذاتي الذي يبين لنا دور القطاع الخاص في التنمية المحلية والمعبر عنها ب (pib) بحيث نأخذ فقط المتغيرات التي تسبب في (pib) وبعد التقدير تحصلنا على النتائج التالية:

معادلة نموذج الانحدار الذاتي المقدر:

$$D(pib) = 0.012634 d(pib (-1)) - 0.111526 d(pib(-2)) + 1.027468 d(pib(-3)) \\ + 3.16 \cdot 10^9 - 272.3406 d(pb,2) - 118446.6 d(ci,2) + 287040.6 d(ri,2) - 287614.6 \\ d(va,2)$$

مستويات معنوية

سنقوم باختبار المعنوية الجزئية لمتغيرات النموذج من خلال اختبار ستيدونت الذي يعتمد على الفرضيتين التاليتين:

$$H_0: \beta_i = 0$$

$$H_1: \beta_i \neq 0$$

بحيث نقبل 0 إذا كانت T_c أقل من T_t والعكس.

الجدول 13: للنموذج المقدر 1

المتغيرات			الاحتمال
C	1.180388	1.96	0.2524
PIB(-1)	0.065464	1.96	0.9486
PIB(-2)	-0.470160	1.96	0.6436
PIB(-3)	3.113250	1.96	0.0057
PB	-2.250643	1.96	0.1137
CI	1.262225	1.96	0.0364
RI	-1.658037	1.96	0.2223
VA	-1.200585	1.96	0.2448

المصدر: من إعداد الباحث باستعمال برنامج الإحصائي Eviews 8.

نلاحظ من الجدول أعلاه:

- ✓ احتمال الثابت C يساوي 0.2524 وهي أكبر من 0.05 إذا نقبل H_0 وعليه فإن الثابت ليس له معنوية إحصائية.
- ✓ احتمال مقدرة معامل $pib(-1)$ يساوي 0.9486 وهي أكبر من 0.05 إذا نقبل H_0 وعليه فإن المقدرة ليست لها معنوية إحصائية.
- ✓ احتمال مقدرة معامل $pib(-2)$ يساوي 0.6436 وهي أيضا أكبر من 0.05 وعليه فإننا نقبل H_0 إذا فإن المقدرة ليست لها معنوية إحصائية.

- ✓ احتمال مقدرة معامل $\text{pib}(-3)$ يساوي 0.0057 وهي اقل من 0.05 وعليه فإننا نرفض H_0 ومنه المقدرة لها معنوية إحصائية.
- ✓ احتمال مقدرة معامل pb يساوي 0.1137 وهي اكبر من 0.05 ومنه نقبل H_0 وعليه فإن المقدرة ليست لها معنوية إحصائية.
- ✓ احتمال مقدرة معامل ci يساوي 0.0364 وهي اقل من 0.05 وعليه فإننا نرفض H_0 ومنه المقدرة لها معنوية إحصائية.
- ✓ احتمال مقدرة معامل ri يساوي 0.2223 وهي اكبر من 0.05 ومنه نقبل H_0 وعليه فإن المقدرة ليست لها معنوية إحصائية.
- ✓ احتمال مقدرة معامل va يساوي 0.2448 وهي أيضا اكبر من 0.05 وعليه فإننا نقبل H_0 ومنه فإن المقدرة ليست لها معنوية إحصائية.
- القوة التفسيرية للنموذج :

R^2 مساوية لـ 0.54 وهي أكبر من 0,5 إذا النموذج له قوة تفسيرية أي أن 54% من التغير في التغير التابع يفسره النموذج والتغير الباقي تفسره الأخطاء.

اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء:

✓ اختبار 'دربن واتسون (Derbin-Watson) :

مناطق القبول والرفض لقيمة (DW) ديربن واطسون المحتسبة للنموذج الأول

$\rho > 0$	؟	$\rho = 0$	؟	$\rho < 0$
وجود ارتباط موجب	حالة شك	لا يوجد ارتباط	حالة شك	وجود ارتباط سالب

الأولى.

من أجل الوصول إلى نموذج أفضل حذفنا بعض المتغيرات التي ليس لها معنوية إحصائية وبعد التقدير تحصلنا على المعادلة التالية:

$$\text{PIB} = 0.699866 \text{ PIB}(-1) - 112481.0 \text{ C}$$

اختبار معنوية مقدرات النموذج:

سنقوم باختبار المعنوية الجزئية لمتغيرات النموذج من خلال اختبار ستيودنت الذي يعتمد على الفرضيتين التاليتين:

$$H_0: \beta_i = 0$$

$$H_1: \beta_i \neq 0$$

بحيث نقبل 0 إذا كانت T_c اقل من T_t والعكس.

الجدول 14: النموذج المقدر 2

المتغيرات			الاحتمال
PIB (-1)	3.674126	1.96	0.0011
CI	-2.477616	1.96	0.0203

المصدر: من إعداد الباحث باستعمال برنامج الإحصائي Eviews 8.

نلاحظ من الجدول أعلاه :

✓ احتمال الثابت PIB (-1) يساوي 0.0011 وهي اقل من 0.05 إذا نرفض H_0 وعليه فإن الثابت له معنوية إحصائية.

✓ احتمال المقدرة CI يساوي 0.0203 وهي اقل من 0.05 إذا نرفض 0 وعليه فإن الثابت له معنوية إحصائية.

5. الخاتمة:

خلال الدراسة القياسية وجدنا أن السلاسل الزمنية غير مستقرة من نفس الدرجة، فلم نقوم باختبار التكامل المشترك لأن العلاقة قصيرة الأجل، قمنا باختبار سببية غرانجر فوجدنا بعض المتغيرات تسبب في الناتج المحلي الإجمالي والبعض منها لا يسبب، قمنا بتقدير بطريقة نماذج انحدار الذاتي فوجدنا معظم متغيرات ليس لها معنوية إحصائية ماعدا الاستهلاك الوسيط هي المتغير الوحيد الذي لديه معنوي إحصائية، وهذا يعني أن القطاع الخاص كانت مساهمته في التنمية المحلية ضعيفة في تلك الفترة، ومن خلال النقاط التالية نوضح المزيد من النتائج:

✓ إن جل متغيرات النموذج الاستهلاك الوسيط والدخل الداخلي و القيمة المضافة و استهلاك الأصول ثابتة و تعويضات الأجراء والإنتاج الخام كل هذه المتغيرات مستقرة في الفروقات من الدرجة الثانية وذلك راجع إلى خاصية التي يمتاز بها القطاع الخاص في الجزائر حيث أنه كان في الفترات الأولى من الدراسة كان ضعيفا و بدأ يرتفع ارتفاعا مفاجئا وذلك يخلق تباين كبير في السلاسل الزمنية المتعلقة بقطاع الخاص.

- ✓ وجدنا أن هذه المتغيرات لم تستقر في المستوى ولا في الفروقات من الدرجة الأولى، واستقرار pib و ilp من الدرجة الأولى وذلك راجع إلى أن الجزائر كانت تعتمد كثير على قطاع المحروقات فإن الناتج المحلي الإجمالي يتأثر بشكل كبير بتقلبات أسعار البترول مما جعلها لا تستقر في مستواها واستقرارها في الفروقات من الدرجة الأولى.
 - ✓ بما أن المتغيرات غير مستقرة من نفس الدرجة وهذا يعني أنها ليست لها علاقة طويلة الأجل بل لها علاقة قصيرة الأجل، ومنه فإننا لا يمكن إجراء اختبار التكامل المشترك.
 - ✓ أما فيما يتعلق باختبار السببية فمن خلال هذا التحليل يمكن أن نستنتج أن الناتج المحلي الإجمالي ذو علاقة سببية غراجر مع كل من الإنتاج الخام والدخل الداخلي و القيمة المضافة، بينما لم يكن لديه علاقة بالاستهلاكات الوسيطة والضرائب المرتبطة بالإنتاج وتعويضات الأجراء والأصول الثابتة وفائض الصافي للاستغلال.
 - ✓ وفيما يخص التقدير نماذج انحدار الذاتي فوجدنا معظم المتغيرات ليس لها معنوية إحصائية في النموذج الأول وبعد حذفنا للمتغيرات التي ليس لها تأثير وقع اختيارنا على النموذج الثاني.
6. قائمة المراجع:

- السنبل، ع. 24 04 2001). إلى (26 دور المنظمات العربية في التنمية المستدامة /التنمية والأمن العربي/الأمن مسؤولية الجميع)، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية الرياض.
- المجيد، ق. ق. (1993)،، الوجيز في المحاسبة الوطنية، أطلس للنشر 1993، ص. 135 الجزائر : أطلس للنشر .
- بودخدع كريم بودخدع مسعود 20 11 2011). و (21 رؤية نظرية حول إستراتيجية تطوير القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي /الملتقى الوطني الأول حول دور القطاع الخاص في رفع تنافسية الاقتصاد الجزائري والتحضير لمرحلة ما بعد البترول.
- صديقي مسعود ، محمد الخطيب النمر (2009). التحليل الاقتصادي الكلي بين النظرية والتطبيق، ص. 21 ورقلة :جامعة ورقلة .
- عطية عبد القادر محمد عبد القادر (1998) بإقتصاد القياسي بين النظرية و التطبيق. القاهرة : الدار الجامعية .

- مجدي نورة" (s.d.). دراسة تحليلية لأثر الإصلاحات الاقتصادية على أداء و مساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني"، ص 151.
- مجدي نورة" (2006). دراسة تحليلية لأثر الإصلاحات الاقتصادية على أداء و مساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني. ورقة: جامعة قاصدي مرباح.
- مومو بلال (2013). أثر الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر للفترة (1990-2011) ورقة: جامعة قاصدي مرباح.
- نائل عبد الحفيظ (2010). إدارة الأعمال "أسس النظريات التطبيقية العملية. عمان: دار زاهر للنشر والتوزيع.
- Dicey, D. A., & Fuller, D. A. (1979). *distribution of the estimators for autoregressive time series with a unit root*. American: the American statistical association.
- DicKey, D. A., & Fuller, W. A. (1981). *Likelihoob ratio tests for autoregressive time series with a unit root*.